



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/38/189

S/15757

17 May 1983

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

مجلس الأمن  
السنة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والثلاثون  
البند ٣٦ من القائمة الأولية\*  
مسألة ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٣ موجهة الى الأمين العام  
من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

اعتمد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، الذي عقد في مقر اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٣ ، وثيقتين أساسيتين . وهاتان الوثيقتان هما " إعلان باريس بشأن ناميبيا " (المرفق الأول) ، الذي اعتمد بالترحيب العام فـي المؤتمر الدولي بكامل هيئته ، و " التقرير وبرنامج العمل المتعلقان بـناميبيا " (المرفق الثاني ) اللذان اعتمدتهما اللجنة الجامعة للمؤتمر الدولي .

ونظرا الى نظر مجلس الامن المقبل في مسألة ناميبيا وكذلك نظر الجمعية العامة التالي لذلك في المسألة نفسها ، أود ، باسم مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، طلب تعميم الوثيقتين المذكورتين اعلاه بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٣٦ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) بول ج . ف . لوساكا

رئيس

مجلس الامم المتحدة لناميبيا

## المرفق الاول

اعلان باريس بشأن ناميبيا

١ - عقد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، الذي نظمه الامم المتحدة بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٣٧ جيم المؤرخ فسي ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، في مقر اليونسكو في باريس ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٣ .

٢ - وقد حضر المؤتمر ممثلو ١٣٨ حكومة ، مثل الكثير منها على مستوى وزارى ؛ ومثلوا المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ؛ ومثلوا المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا ؛ ورئيس الجمعية العامة ؛ والممثل الخاص لرئيس حركة عدم الانحياز ؛ وممثل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح استقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ وممثل رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛ ورئيس اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ورئيس فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الافريقي ؛ ومثلوا منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ ومثلوا مفوضية الامم المتحدة لناميبيا ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومثلوا امانة الكومنولث والاتحاد الاوروبى وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ؛ و ٥٩ منظمة غير حكومية وشخصيات مرموقة . وافتتح المؤتمر الامين العام للأمم المتحدة .

٣ - واستعرض المؤتمر على نحو شامل الحالة في ناميبيا وحولها في سياق الحالة في الجنوب الافريقي بأكمله وآثارها على السلم والامن الدوليين وحث بالتفصيل التدابير العنصرية لزيادة دعم كفاح شعب ناميبيا من اجل تقرير المصير والاستقلال وللمساعدة دول خط المواجهة في مقاومة افعال جنوب افريقيا المزعجة للاستقرار والعدوانية ولتأمين التنفيذ المبكر لخطة الامم المتحدة المتعلقة بناميبيا . وأولس المؤتمر في عله هذا اهتماما خاصا للقرارات المتعلقة بناميبيا التي اعتمدها الجمعية العامة فسي دورتها السابعة والثلاثين والاعلان السياسي الذي اصدره المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ( 8/15675-8/38/132 ) في اذار / مارس ١٩٨٣ والبلاتين الصادرين عن اجتماعي القمة لدول خط المواجهة اللذين عقدا في لوساكا في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ وفي هراى في ٢٠ شباط / فبراير ١٩٨٣ . وانتقل المؤتمر بعد ذلك الى اعتماد الاعلان التالي الذي يعرضه على جميع الحكومات والمنظمات والشعوب من اجل النظر الجاد والعاجل فيه لاتخاذ التدابير المناسبة لتأمين التحرير العاجل لناميبيا من احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لها .

٤ - يؤكد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال والحقوق غير القابلة

للتصرف لشعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا المتحدة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (أ) وعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة (ب) ، وسائر قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة . ويلاحظ بقلق شديد ان جنوب افريقيا ، بعد مضي ستة عشر عاما ونصف العام على انتهاج انتدابها على ناميبيا واثنى عشر عاما على فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ (ج) ، مستمرة في احتلالها غير الشرعي لناميبيا متجاهلة رغبات المجتمع الدولي المعبر عنها في قرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الامن . وان رفض جنوب افريقيا المتواصل الامتثال لالتزاماتها التي يقضي بها الميثاق يشكل تحديا للنظام القانوني الدولي وان تكرار استخدام الدول الاعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الامن لحق النقض لمنع اعتماد فرض جزاءات على جنوب افريقيا لم يشجع فقط نظام جنوب افريقيا في خروجه على الشرعية ولكنه اثار ايضا مزيدا من افعال التحدي لسلطة الامم المتحدة .

٥ - يؤكد المؤتمر ان ناميبيا ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د - ٥) ، مسؤولية مباشرة للامم المتحدة بضطلع بها من خلال مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، سلطة الادارة القانونية للاقليم الى ان ينال الاستقلال ، ويعرب عن تأييده القوى لجهود مجلس الامم المتحدة لناميبيا في تأدية الولاية التي عهد بها اليه .

٦ - يعلن المؤتمر ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل علا عدوانيا ضد الشعب الناميبي حسب تعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٣٤١ (د - ٢٩) المؤرخة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ وان الشعب الناميبي ، في ممارسة حقه الاصيل في الدفاع عن النفس ، مغول بالاستعانة بجميع الوسائل التي في حوزته ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، لصد عدوان جنوب افريقيا وتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا متحدة .

٧ - ويعرب المؤتمر عن تضامنه الثابت مع شعب ناميبيا في كفاحه التحرري بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثلته الوحيدة والحقيقية ، ويطلب الى جميع المشاركين في المؤتمر تنسيق جهودهم بغية تقديم مزيد من المساعدة للشعب الناميبي ولحركة تحريره - سوابو .

٨ - ويوجه المؤتمر انتباه المجتمع الدولي الى محاولات جنوب افريقيا الرامية الى تقويض السلامة الإقليمية لناميبيا ويؤكد ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ، ووجه خاص قرار مجلس الامن ٤٣٢ ( ١٩٧٨ )

( أ ) قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

( ب ) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

( ج ) النتائج القانونية المترتبة على الدول من جراء استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا

(افريقيا الجنوبية الغربية) ورغم قرار مجلس الامن ٢٧٦ (١٩٧٠) . فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١ ، الصفحة ١٦ من النص الانكليزي .

المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ وقرار الجمعية العامة د ل - ٢/٩ المؤرخ في ٣ ايار/مايو ١٩٧٨ والقرارات التالية ، ان خليج والفص وجزيرة بنغوين وغيرها من الجزر المواجهة لساحل ناميبيا هي جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، ويعلن ان كل التدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا لضمها غير شرعية ولاغية واطلة .

٩ - ويندد المؤتمر بالتعزيز العسكري الضخم في ناميبيا من قبل قوات نظام الاحتلال غير الشرعي ، وادخاله الخدمة العسكرية الاجبارية للناميبيين ، وتجنيد وتدريبه للناميبيين لا غرض الجيوش القبلية وتجنيد المرتزقة وغيرهم من العملاء الا جانب بغية تنفيذ سياساته في القمع الداخلي والعسك وان الخارجي . وهو يطلب الى جميع الدول التعاون في اتخاذ تدابير فعالة لمنع تجنيد وتدريب ومرور المرتزقة للخدمة في ناميبيا .

١٠ - ويرى المؤتمر ان اكتساب النظام العنصري لجنوب افريقيا لقدرة في مجال الاسلحة النووية في اطار سجله من العنف والعدوان ، يشكل مجهدا آخر من جانبه لا رهاب وتخويف الدول المستقلة في المنطقة حتى تخضع له في حين يشكل أيضا خطرا على البشرية بأسرها . وان المساعدة المتواصلة التي تقدمها بلدان غربية معينة واسرائيل الى نظام جنوب افريقيا في الميادين العسكرية والنووية تناقض معارضتها المعلنة للممارسات العنصرية لنظام جنوب افريقيا ويجعلها شركاء عن طيب خاطر في سياساتها التسلطية والاجرامية .

١١ - ويعرب المؤتمر عن القلق ازاء التقارير المستمرة بشأن وجود اتفاقات عسكرية وامنية بين جنوب افريقيا وبلدان معينة في مناطق اخرى . ويرى ان اي ترتيبات من ذلك القبيل ستشكل انتهاكا لحظر توريد الاسلحة الذي فرضه مجلس الامن في قراره ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) بتاريخ ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ وعلا عدافيا ضد الامم المتحدة وشعبي جنوب افريقيا وناميبيا المكافحين وانها ستزيد كثيرا من خطورة الحالة في الجنوب الافريقي وتشكل تهديدا خطيرا لامن افريقيا بكامل اجزائها . وهو يشيد بالدول التي تعارض بحزم وجود اي روابط بين الاحلاف العسكرية الحالية ونظام جنوب افريقيا ويدعو الى اليقظة من جانب المجتمع الدولي لمنع اي ترتيبات عسكرية مع جنوب افريقيا .

١٢ - ويدين المؤتمر بشدة اعمال العدوان المسلح المتزايدة واعمال اشاعة الاضطراب العسكري والسياسي والاقتصادي التي يتركبها نظام جنوب افريقيا ضد الدول المستقلة في المنطقة . ويتوجب على جنوب افريقيا ان تضع نهاية طجلة لتلك الافعال . وينبغي تقديم مزيد من المساعدة الى الدول المستقلة في الجنوب الافريقي لتمكينها من الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية ولتحرير نفسها من الاعتماد الاقتصادي على جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، يرحب المؤتمر بحرارة باقامة مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي . ويرقب المؤتمر بقلق شديد محاولات جنوب افريقيا احباط اعمال مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، ويطلب الى جميع الدول تقديم كل مساعدة ممكنة الى ذلك المؤتمر في جهوده لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الاقليمي .

١٣ - ويدين المؤتمر دون مواربة اعمال العدوان المتواصلة التي تشن من اقليم ناميبيا ضد انغولا وكذلك الاحتلال العسكري المستمر لجزء من الاقليم الانغولي بواسطة قوات جنوب افريقيا . ويعرب عن تأييده لشعب وحكومة انغولا وتضامنه معها فيما يبذلانه من جهود لحماية استقلالهما الوطني وسلامتهما الاقليمية ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا من انغولا .

١٤ - ويدين المؤتمر كذلك نظام جنوب افريقيا لاستخدامه القمع الذي لا هوادة فيه ، وسياستسه الخاصة بالفصل العنصرى وممارسته له ، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان للشعب الناميبي ، ومطالب بوضع نهاية فورية لتلك السياسات . ويستنكر بشدة اعتقال وحبس المقاتلين من اجل الحرية من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وينادى بالا فراج غير المشروط عن هرمان توفغويا وتوفغو وجميع المسجونين السياسيين الناميين الآخرين .

١٥ - يعلن المؤتمر ان نضال التحرير في ناميبيا نزاع ذو طابع دولي بمفهوم الفقرة ٤ من المادة الاولى من البروتوكول الاضافي الاول ( A/32/144 ، المرفق الاول ) لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (د) ، ومطالب في هذا الصدد بتطبيق جنوب افريقيا للاتفاقيات والبروتوكول الاضافي الاول . ومطالب على وجه الخصوص بمنح جميع المعتقلين من المقاتلين من اجل الحرية مركز اسرى الحرب وفقا لما تدعو اليه اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة اسرى الحرب (هـ) والبروتوكول الاضافي لها .

١٦ - ويدعو المؤتمر جميع الدول ، وكذلك الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بالامم المتحدة الى تقديم مساعدات مادية متزايدة الى شعب ناميبيا المقهور والى سوابو في النضال من اجل التحرير .

١٧ - يؤكد المؤتمر اهمية العمل من جانب السلطات المحلية ونقابات العمال ، والهيئات الدينية والمؤسسات الاكاديمية ووسائل الاعلام ، وحركات التضامن وغيرها من المنظمات غير الحكومية وكذلك الافراد من رجال ونساء في حشد الحكومات والرأى العام دعما للنضال التحريري لشعب ناميبيا بزعامة سوابو ، وصدا لجميع التحركات التي تستهدف مساعدة وتشجيع نظام الاحتلال في ناميبيا . ويشسني المؤتمر على هذه الجهات لالتزامها جانب شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا المقهورين بصورة تتصرف بنكران الذات ويحثها على تنسيق جهودها وتوسيعها في ضوء مناقشات هذا المؤتمر وقراراته .

١٨ - ويعرب المؤتمر عن بالغ قلقه ازاء الاستنزاف السريع لموارد ناميبيا الطبيعية ، بما فيها مواردها البحرية التي هي تراث لا يمكن انتهاكه لشعبها ، نتيجة الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد ممن جانب مصالح اقتصادية اجنبية انتهاكا للمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا (د) السذى اصدره مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ . ويدين المؤتمر بشدة مثل هذه الأنشطة التي تشكل عقبة امام الاستقلال الفوري لناميبيا وتعرض للخطر استقلالها الاقتصادي النهائي ويدعو المؤتمر الشركات عبر الوطنية وغيرها من الشركات الى انهاء هذه الأنشطة فوراً . ويدعو المؤتمر

(د) الامم المتحدة ، "مجموعة المعاهدات" المجلد ٧٥ ، الاعداد ٩٧٠ - ٩٧٣ .

(هـ) المرجع نفسه ، العدد ٩٧٢ ، ص ١٣٥ .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤

(A/35/24) ، المجلد الاول ، المرفق الثاني .

ايضا جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير تشريعية وتدابير اخرى مناسبة لضمان وقف هذه الانشطة واية استثمارات جديدة في ناميبيا من جانب الشركات الخاضعة لولايتها وكذلك امثالها لا حكام مرسوم مجلس الامم المتحدة لناميبيا السالف الذكر . ويهدف المؤتمر النية المعلنة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ببذل ما في وسعه بما في ذلك الشروع في اتخاذ اجراءات قانونية في المحاكم المحلية ، لضمان الامتثال للمرسوم .

١٩ - كما يؤكد المؤتمر ان جنوب افريقيا والمصالح الاقتصادية الاجنبية التي تستغل الموارد البحرية والبحرية الناميبية بصورة غير مشروعة مسؤولة عن دفع تعويض الى حكومة ناميبيا المستقلة .

٢٠ - ويدين المؤتمر بشدة استنزاف اليورانيوم الناميبى ويحث الحكومات التي يشترك رعاياها وشركاتها في الاتجار باليورانيوم الناميبى اولغائه على ان تتخذ تدابير فورية لمنع جميع المعاملات في اليورانيوم الناميبى بما في ذلك جميع أنشطة التنقيب في ناميبيا . ويحث في هذا الصدد حكومات البلدان الثلاثة التي تقوم بتشغيل مصنع لإغناء اليورانيوم (يورينكو) ، وهي جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهولندا ، على ان تستبعد على وجه التحديد اليورانيوم الناميبى من معاهدة آلميلو التي تنظم أنشطة اليورينكو .

٢١ - ويحرب المؤتمر عن بالغ استياءه لاستمرار المساعدات التي تقدمها بلدان معينة الى نظام جنوب افريقيا في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من الميادين ويطالب بوضع نهاية لمثل هذه المساعدات . كما يلاحظ بقلق ان سياسة الولايات المتحدة الخاصة " بالارتباط الايجابي " بنظام الفصل العنصرى زادت من تشجيع هذا النظام على تكثيف قمعها لشعب جنوب افريقيا وناميبيا وعلى تصعيد العدوان على دول خط المواجهة كما شجعت استمرار تصلبها بشأن استقلال ناميبيا ، بما في ذلك تحدى قرارات الامم المتحدة ومقرراتها .

٢٢ - ويلاحظ المؤتمر ببالح القلق استمرار المساعدات المقدمة من بعض المنظمات والمؤسسات الدولية الى نظام جنوب افريقيا على نحو ما يتمثل في منحها قرضا قدره بليون واحد من حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ . وبينما لا تساهم مثل هذه المساعدة في رفاهة الغالبية العريضة من شعب جنوب افريقيا ، فانها تعزز القدرة العسكرية لنظام بريتوريا وتمكنه من مواصلة القمع الغاشم للشعب الناميبى وارتكاب عدوان صارخ ضد جيرانه . ويدعو المؤتمر الصندوق الى انهاء كل تعاون مع نظام الفصل العنصرى والكف عن تقديم اى مساعدة له ، ويحث جميع الدول الاعضاء في الصندوق على اتخاذ اجراء مناسب لتحقيق تلك الغاية .

٢٣ - ويرفض المؤتمر المحاولات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا والتي تجرى في بعض الدوائر الاخرى لتشويه طبيعة المشكلة الناميبية عن طريق تصويرها ليس بوصفها نضالا من اجل التحرير لشعب طالت معاناته ، وانما بوصفها جزءا من مواجهة عالمية بين الشرق والغرب . ولا يشك المؤتمر في ان مسألة ناميبيا هي مسألة تتعلق بانها الاستعمار يجب حلها وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة واطلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢٤ - ويعرب المؤتمر عن شديد قلقه من ان عناد نظام جنوب افريقيا ورفضه المتواصل الامتثال لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بناميبيا ، وعلى الاخص قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ فـسـي ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، لا يزالان يعيقان استقلال ناميبيا . ويذكر المؤتمر صراحة ان خطة الامم المتحدة لناميبيا المعتمدة بقرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تزال هي الاساس الوحيد لتسوية سلمية للمسألة الناميبية ، وينادى بتنفيذها الفوري بدون تعديل او قيد . ويستنكر المؤتمر جميع المخططات الدستورية والسياسية المخادعة التي قد تحاول جنوب افريقيا من خلالها ادامة سيطرتها الاستعمارية في ناميبيا ، ويحث جميع الدول على ان تحجم عن منح اى شكل من اشكال الاعتراف لـاى كيان ينصب في ناميبيا بتجاهل لقرارات الامم المتحدة ولا سيما قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ فـسـي ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى عدم التعاون مع مثل هذا الكيان .

٢٥ - ويرفض المؤتمر رفضا صارما المحاولات المستمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة ونظام جنوب افريقيا لاطاعة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولايجاد اى رابطة او تواز بين استقلال ناميبيا والقضايا الخارجة عن الموضوع والتي لا صلة لها به ، ولا سيما قضية انسحاب القوات الكومية من انغولا ، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان استمرار مثل هذه المحاولات من شأنه ليس فقط ان يؤخر عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا وانما يشكل ايضا تدخلا غير مبرر وجسيما في الشؤون الداخلية لانغولا . وان المؤتمر وقد احاط علما بالبيان الذى ادلى به احد اعضاء فريق الاتصال الغربي وتبرأ فيه بشكل قاطع من هذه المحاولات التي لا تتفق مع نص وروح قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اقترحة وضعت بمبادرة من فريق الاتصال نفسه ووافق عليها طرفا النزاع الناميبى ، اى نظام جنوب افريقيا وسوايو ، ليدعو الاعضاء الآخرين في فريق الاتصال للقيام بمثل هذا التصرف . وان وجود قوات كومية في انغولا وقست اتخاذ مجلس الامن لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى لم يتضمن اى اشارة الى الربط او التوازي ، يلقي ظلا داكنا من الشك على موقف اولئك الذين لا يفعلون شيئا لازالة العقبات الموضوعة عن عمد واحدة بعد الأخرى في طريق تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا في الوقت الذى يعلنون فيه عن استمرار تمسكهم بهذه الخطة . والأدهى من ذلك ان عضوا واحدا على الأقل من فريق الاتصال الغربي ، وهو الولايات المتحدة الامريكية ، مسؤول هو نفسه عن احداث هذه العقبات .

٢٦ - ويعتنق المؤتمر بشدة الرأى بوجوب قيام الامم المتحدة والمجتمع الدولي بعمل نشيط ومنسق دعما للنضال المشروع لشعب ناميبيا من اجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . وان القعود عن العمل الآن لن يطيل فقط الظلم والقهر اللذين يزرع شعب ناميبيا تحتهم منذ وقت طويل ولكنه سيؤدى كذلك الى تصعيد النزاع الحالي . وان في امكان الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، بل من واجبها ان تؤدى دورا اكثر فعالية في تحقيق استقلال ناميبيا المبكر وكذلك القضاء السريع على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

٢٧ - وان المؤتمر ، وقد قيم الحالة الراهنة في ناميبيا ، يعتبر ان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وتحديدها لقرارات الامم المتحدة ، وقمعها الوحشي لشعب ناميبيا ، وتزايد

أعمال الزعزعة والعدوان التي ترتكبها ضد الدول الأفريقية المستقلة وسياستها الخاصة بالفصل العنصري، كلها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويعرب المؤتمر في هذا السياق عن فزعها ازاء عجز مجلس الأمن حتى الآن عن القيام بمسؤولياته بصورة فعالة من اجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين نظرا لمعارضة الأعضاء الدائمين الغربيين في مجلس الأمن . ويعتبر المؤتمر ان تطبيق الجزاءات في اطار الفصل السابع من الميثاق ، اذا نفذ عالميا وفعالية هو الوسيلة المتاحة الوحيدة لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة ومنع تكثيف النزاع المسلح في المنطقة .

٢٨ - ولذلك فان المؤتمر يدعو مجلس الأمن الى الانعقاد في اقرب وقت ممكن للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير بشأن تنفيذ خطته لاستقلال ناميبيا ، متحملا بذلك مسؤوليته الرئيسية عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد حان الوقت ، بعد خمس سنوات من اتخاذ ذلك القرار ، لان يضطلع مجلس الأمن باضطلاع كاملا بالدور المركزي في تنفيذه ويضع لنفسه الاطار الزمني من اجل هذا التنفيذ .

٢٩ - ويحث المؤتمر الدول على ان تقوم ، لحين قيام مجلس الأمن بفرض الجزاءات الزامية شاملة بانتهاج تدابير اقتصادية ضد نظام جنوب افريقيا ، بصورة انفرادية وجماعية ، على النحو المطلوب في قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وبشي على الحكومات التي اتخذت بالفعل تدابير تحقيقا لتلك الغاية .

٣٠ - ويحيي المؤتمر النضال التاريخي الشجاع لشعب ناميبيا بقيادة سوابو ، مثله الوحيد والحقيقي لتحرير نفسه من عبودية الاستعمار والاستغلال الاجنبي من اجل نيل ما هو من حقه : الكرامة الانسانية والحرية في ناميبيا المستقلة . وليس ببعيد ذلك اليوم الذي ستكون ناميبيا فيه مستقلة استقلالاً حقيقياً . وان شعب ناميبيا لا يقف وحده في سعيه في قضيته النبيلة ، بل يستطيع ان يعتمد على دعم جميع الشعوب والحكومات التي تلتزم حقيقة بتحقيق العدالة في عالم يسوده السلم .



## المرفق الثاني

### التقرير وبرنامج العمل المتعلقان بناميبيا والمعتمدان من اللجنة الجامعة

#### أولا - مقدمة

- ١ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٣ ، انشأ المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال لجنة جامعة أوكل إليها النظر في البنود التالية المدرجة بجدول الأعمال ، عملاً بالمبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي (A/CONF.120/9) :
  - ( أ ) التضامن مع شعب ناميبيا وتقديم المساعدة له في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني داخل ناميبيا الموحدة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، مثله الوحيد والحقيقي ؛
  - ( ب ) التضامن مع دول خط المواجهة وتقديم المساعدة لها بغية تمكينها من مواصلة دعمها لقضية ناميبيا ؛
  - ( ج ) اتخاذ التدابير لضمان التنفيذ المبكر لخطة الامم المتحدة لناميبيا حسب ما هو منصوص عليه في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، وفي القرارات والمقررات الاخرى التي اتخذتها الامم المتحدة بغية ضمان ممارسة شعب ناميبيا بسرعة لحقه ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال .
- ٢ - وقد عقدت اللجنة خمس جلسات في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ نيسان/أبريل ، واستمعــــــــــــــــت خلالها الى كلمات بشأن البنود السالف ذكرها القاها ممثلو الحكومات ، ومنظمة سوابو ، وحركات التحرير الاخرى ، والمنظمات غير الحكومية وعدد من الافراد البارزين المدعويين الى المؤتمر .
- ٣ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ، شكلت اللجنة لجنة صياغة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأنغولا ، وأوغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبنن ، وبيرو ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسويد ، وشيلي ، والصين ، والعراق ، وغيانا ، وفييت نام ، وكولومبيا ، وليسوتو ، ومصر ، ونيجيريا ، فضلا عن مثلي منظمة سوابو ومنظمة الوحدة الافريقية . وبالإضافة الى هؤلاء ، وجهت الدعوة الى مثلي المنظمات غير الحكومية التالية للاشتراك في لجنة الصياغة : منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، واللجنة الامريكية لافريقيا ، والحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكرى والنوى مع جنوب افريقيا .
- ٤ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ، اعتمدت اللجنة التقرير وبرنامج العمل التاليين .

## ثانياً - تقرير اللجنة الجامعة

٥ - كان من رأى اللجنة ان المؤتمر الدولي يعقد في وقت بالغ الحرج ، بالنظر الى الحالة القدره في الجنوب الافريقي عامة ، وفي ناميبيا وحولها بوجه خاص . واعربت اللجنة عن اقتناعها بأن هذه الحالة هي نتيجة لرفض جنوب افريقيا العنيد تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا وانها احتلالها غير الشرعي للاقليم ، وذلك بقمعها الوحشي المتزايد للشعب الناميبى وتصعيدا لأعمال العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة .

٦ - وأدانت اللجنة بشدة استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا وتحديا للقرارات والمقررات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، واستهانة بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ (أ) . وأعلنت ان الوجود المستمر غير الشرعي لجنوب افريقيا في الاقليم هو عمل عدواني ضد شعب ناميبيا فضلا عن انه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

٧ - وأشادت اللجنة ببسالة الشعب الناميبى وتصميمه ، وأعلنت تأييدها الكامل للكفاح البطولي الذى يخوضه تحت قيادة منظمة سوابو ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبى ، من اجل تقرير المصير ونيل الحرية والاستقلال في ناميبيا الموحدة . وأقرت اللجنة بأن شعب ناميبيا قد اضطر ، بسبب الرفض العنيد لنظام الاحتلال الذى تملكه جنوب افريقيا الانسحاب من ناميبيا ، الى اللجوء الى الكفاح المسلح من اجل تحقيق امانه الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطنى .

٨ - ونددت اللجنة بسياسة القمع المستمر التى يمارسها النظام غير الشرعي في ناميبيا بوصفها انتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . فلم تقتصر جنوب افريقيا على مذبحة سياسات الفصل العنصرى الى ناميبيا ، بل كثفت اعمالها القمعية في قمع الجماهير ، وممارسة الاعتقالات ، والاحتجاز دون محاكمة ، والتعذيب ، والخطف ، وارتكاب المذابح ضد سكان القرى الأبرياء ، وغير ذلك من اعمال تخويف الأبرياء . وطالبت اللجنة بانها هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان فوراً ، بما في ذلك الافراج عن جميع المسجونين السياسيين الناميبيين ، سواء كانوا محتجزين في ناميبيا أو في جنوب افريقيا ، فوراً وبلا شروط . كما طالبت بمنح مركز أسرى الحرب لجميع من وقع في الأسر من أفراد سوابو المقاتلين من اجل الحرية ، على نحو ما تدعو اليه اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (ب) ، وبرتوكولها الاضافى الاول (A/32/144 ، العرفق الاول ) .

( أ ) الآثار القانونية المترتبة بالنسبة للدول من جراء استمرار وجود جنوب افريقيا فى ناميبيا ( افريقيا الجنوبية الغربية ) برغم قرار مجلس الأمن ٢٧٦ ( ١٩٧٠ ) ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١ ، الصفحة ١٦ من النص الانكليزى .

( ب ) الامم المتحدة ، سلسلة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٣ ، الصفحة ١٣٥ من النص الانكليزى .

٩ - وأدانت اللجنة بشدة نظام جنوب افريقيا العنصرى لحشوده العسكرية الضخمة التي احوالت ناميبيا الى ثكنة عسكرية ، وكذلك تجنيده وتدريبه الناميبيين لتشكيل جيوش قبلية ، واستخدامه المرتزقة لقمع الشعب الناميبى وشن هجمات عسكرية ضد دول افريقية مستقلة .

١٠ - وأدانت اللجنة التعاون المستمر من جانب بلدان غربية معينة واسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصرى في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية ، مما يشجع نظام بريتوريا على تحديه للمجتمع الدولي وعرقلة الجهود المبذولة للقضاء على الفصل العنصرى وانهاء الاحتلال غير الشرعى لناميبيا من جانب جنوب افريقيا . وحثت اللجنة هذه الدول على ان تكف وتعتنق فوراً عن اى شكل من اشكال التعاون المباشر أو غير المباشر مع جنوب افريقيا . كما أدانت اللجنة انتهاك حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الامن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) المطروح في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

١١ - وأدانت اللجنة بشدة وعلى وجه الخصوص تواطؤ حكومات دول غربية معينة ودول اخرى وبخاصة حكومتي الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، مع نظام جنوب افريقيا العنصرى في الميادين النووى ، وأهابت بفرنسا وجميع الدول الاخرى ان تمتنع عن تزويد نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، بشكل مباشر او غير مباشر ، بمشآت قد تمكنه من انتاج الاورانيوم أو البلوتونيوم ، أو أية مواد نووية اخرى أو مفاعلات او معدات عسكرية اخرى .

١٢ - وأدانت اللجنة استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها من العلاقات التي تقيمها بلدان غربية معينة واسرائيل ومجموعات مصالحها الاقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا ، الامر الذى يجسده ، من جملة امور ، الاجراء الاخير الذى اتخذته حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بالاذن بتصدير معدات الرادار الى نظام جنوب افريقيا . وأعربت اللجنة عن اقتناعها بأن هذا الاجراء يشكل عملاً عدائياً ضد شعب ناميبيا ودول المواجهة ، ان أن هذه المعدات لا بد وأن تزيد من دعم القدرة العسكرية للنظام العنصرى .

١٣ - ورفضت اللجنة اية مخططات دستورية وسياسية يسعى بها نظام بريتوريا الى ادامة سيطرته الاستعمارية على ناميبيا ، سواء عن طريق استمرار حكمه المباشر أو استخدام صنائعه في ناميبيا ، وأهابت بجميع الدول ألا تمنح اى اعتراف أو تقدم اى تعاون ، لأى نظام تفرضه الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا على الشعب الناميبى ، في استهانة بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، ولا سيما قرارى مجلس الامن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

١٤ - وأكدت اللجنة ان خليج والفيس والجزر الساحلية هما جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وأعلنت رسمياً ان استقلال ناميبيا يجب أن يتم دون مساس بسلامتها الإقليمية . وأكدت ان اى اجراء تتخذه جنوب افريقيا لفصل خليج والفيس والجزر الساحلية عن الاقليم هو اجراء غير شرعى ، لاغ وباطل .

١٥ - وأكدت اللجنة من جديد ان الموارد الطبيعية لناميبيا هي حق اصيل للشعب الناميبى ، بيد انها اعربت عن قلقها العميق ازاء سرعة استنزاف الموارد الطبيعية للاقليم ، وبخاصة مستودعاته من الاورانيوم ، بسبب ما تمارسه جنوب افريقيا وبعض المصالح الاقتصادية الغربية والمصالح الاجنبية الاخرى من نهب طائش لها ، انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، ولقنوى محكمة العدل

الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، والمرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا والصادر عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (ج) . وحيث ان تلك الاشطة غير شرعية بمقتضى القانون الدولي ، فقد كان من رأى اللجنة ان جنوب افريقيا بجميع المصالح الاقتصادية الاجنبية العاطلة في ناميبيا مطالبة بدفع تعويض عن الاضرار الى الحكومة الشرعية المقبلة لناميبيا المستقلة .

١٦ - وقد اعربت اللجنة عن بالغ استيائها من سياسة " المشاركة البنائة " التي تنتهجها ادارة الولايات المتحدة مع نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، والتي تشجع النظام العنصرى فسي تشدده بشأن مسألة ناميبيا .

١٧ - واعربت اللجنة عن عميق قلقها لاتخاذ البرلمان الاوروبى قرارا في كانون الثانى/يناير ١٩٨٣ بشأن الحاجة الى تقديم معونة انماقية لناميبيا " ، يدعو اللجنة الاقتصادية الاوروبية الى ان تقدم المعونة لناميبيا المحتلة وكذلك لما يسمى " باللاجئين من جنوبي انغولا " في ناميبيا . ومن شأن قرار كهذا ، في حال تنفيذه ، ازدياد القانون الدولى نظرا لتضمنه اعترافا بوجود جنوب افريقيا في ناميبيا واعانة ادارة بريتوريا غير الشرعية للاقليم ، في ذات الوقت الذى يشجع فيه اعمالها العدوانية ضد انغولا واحتلال شطر من اراضيها .

١٨ - وادانت اللجنة العمل الاجرامى الارهابى الذى ارتكبته في انغولا جماعات عميلة مسلحة مأجورة من قبل النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وذلك ضد المواطنين التشيكوسلوفاك الذين كانوا يساهمون ، بمعظمهم ، في انعاش انغولا اقتصاديا . وقد حثت اللجنة الامين العام للامم المتحدة على مواصلة جهوده البنائة الرامية الى التوصل الى اطلاق سراح المواطنين التشيكوسلوفاك المختطفين في اقرب موعد ممكن .

١٩ - وادانت اللجنة بقوة قيام النظام العنصرى في جنوب افريقيا باستخدام اراضي ناميبيا كقاعدة عسكرية يشن منها هجمات المسلحة ضد الدول الافريقية المجاورة ، ولا سيما اعمال العدوان المتكررة التي لا مسوغ لها ضد أنغولا وفزوها لأنغولا ، بما في ذلك احتلال اجزاء من هذا البلد . كما قام نظام جنوب افريقيا باتباع سياسة عامة من العدوان العسكرى وزعزعة الاستقرار موجهة ضد بوتسوانا وزامبيا وزمبابوى وسيشيل وليسوتو وموزامبيق بقصد لىخافة هذه الدول وغيرها من الدول الافريقية ، ولأموار اخرى من بينها منعها من دعم الكفاح المشروع الذى يخوضه شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا فسي سبيل الحرية والاستقلال . والهدف من هذه الاعمال ، التي تشكل اخلالا بالسلم والأمن الدوليين ، هو عرقلة وزعزعة النظم الاقتصادية في دول المجابهة ، التي ما برحت تقف صامدة الى جانب الشعب الناميبى . ودعت اللجنة المجتمع الدولي الى القيام ، على سبيل الاستعجال ، بتقديم الدعم والمساعدة الكاطين ، بما في ذلك المساعدة العسكرية ، لدول المجابهة وذلك لتمكينها من صون سيادتها وسلامتها الاقليمية في وجه الاعمال العدوانية المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا .

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الطحق رقم ٢٤

(A/35/24) ، المجلد الاول ، المرفق الثانى .

- ٢٠ - وأكدت اللجنة من جديد ان خطة الامم المتحدة الواردة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الاساس الوحيد المقبول من الجميع من اجل تحقيق تسوية سلمية للمسألة الناميبية ودعت الى تنفيذها فوراً دون شرط أو تعديل أو مراوغة .
- ٢١ - كما أكدت اللجنة من جديد تأييدها الأكيد والكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ خطة الامم المتحدة الواردة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) على وجه السرعة والاستعجال .
- ٢٢ - وقد رفضت اللجنة بحزم المحاولات الدفوية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لاجساد اى ربط أو تلازم بين استقلال ناميبيا واية مسائل دخيلة عليه ، ولا سيما سحب القوات الكوبية من أنغولا ، وأكدت بشكل لا لبس فيه ان اية محاولات لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا إنما يقصد بها تأخير عملية إنهاء الاستعمار في ناميبيا وتشكل تدخلا في شؤون أنغولا الداخلية . وأصررت اللجنة من عميق اسفها لعدم قيام بعض اعضاء فريق الاتصال الاخرين بالتوصل صراحة من هذه المناورات ، التي تتعارض تماما مع نص وروح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وليس من شأنها إلا أن تشجع نظام بريتوريا على الامعان في مواصلة احتلالها غير الشرعي .
- ٢٣ - وأيدت اللجنة بقوة المقررات التي اتخذتها مؤخرا لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، والمؤتمر الدولي لنصرة دول المجابهة والتي حثت مجلس الأمن على ان يمارس على وجه الاستعجال سلطاته وان يستأنف الاضطلاع بكامل المسؤولية عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) على جناح السرعة .

### ثالثا - برنامج العمل بشأن ناميبيا

- ٢٤ - ترى اللجنة انه ، نظرا لما يتهدد السلم والأمن الدوليين من خطر من جراء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا واستمرارها في اعمال العدوان ضد الدول المجاورة ، متتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومقرراتها ذات الصلة ، فانه يتوجب على مجلس الأمن الآن أن يستجيب بشكل بناء لطلب الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا فوار على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .
- ٢٥ - وترجو اللجنة مجلس الأمن ان يمارس سلطاته فيما يتعلق بتنفيذ قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) كي يتحقق الاستقلال لناميبيا دون اى مزيد من التأخير ، وأن يتصرف بحزم ازاء أية مناورات تسويقية وخطط خداعة تحيكها ادارة جنوب افريقيا في ناميبيا بقصد احباط الكفاح المشروع للشعب الناميبى في سبيل الاستقلال تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) .
- ٢٦ - وتطلب اللجنة الى مجلس الأمن ان يعلن بشكل قاطع ان خليج " والفيس " جزء لا يتجزأ من ناميبيا وأن المسألة لا يمكن ان تترك كمسألة للتفاوض بين ناميبيا المستقلة وجنوب افريقيا .
- ٢٧ - وتطلب اللجنة كذلك الى مجلس الأمن ان يتخذ التدابير اللازمة لتضييق خناق الحظر على الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا في القرار ٤١٨ (١٩٧٧) وأن يضمن امتثال جميع الدول لهذا

الحظر بشكل دقيق . وفي هذا الصدد ، تطلب اللجنة الى مجلس الأمن ان ينفذ ، على سبيل الاستعجال ، التوصيات الواردة في تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) (د) .

٢٨ - وترحب اللجنة بالنداء الذى وجهه رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى الحكومة البريطانية بحظر تصدير معدات رادار ماركوني الى جنوب افريقيا وتؤكد هذا النداء ، وتحت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٤٢١ (١٩٧٧) على اتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان عدم انتهاك حظر الاسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا .

٢٩ - ويرى ان يتم فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، ترجو اللجنة جميع الحكومات ان تقوم فرادى وجماعات بتطبيق الجزاءات كي تمثل لمقاطعة جنوب افريقيا التي طالبت بها الجمعية العامة في قراراتها د-٨ - ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، و ١٢١/٣٦ بـ المؤرخ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٣٣/٣٧ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ .

٣٠ - وتطلب اللجنة الى جميع الحكومات أن تقدم لسوابو الدعم الأدبي والسياسي المتواصل والمتزايد وكذلك المساعدة المالية والعسكرية وغيرها من المساعدات المادية ، لتمكينها من تكييف نضالها في سبيل تحرير ناميبيا . كما تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من الوكالات والمؤسسات المرتبطة بالأمم المتحدة ان تقوم كل منها في حدود اختصاصها في المساعدة على اساس الولاية الى شعب ناميبيا عن طريق منظمة سوابو مثله الوحيد والحقيقي .

٣١ - وتطلب اللجنة الى جميع الحكومات ، وخاصة تلك التي لها روابط وثيقة مع جنوب افريقيا ان تدعم ، بالتعاون مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الاجراءات التي تتخذها الامم المتحدة للدفاع عن الحقوق الوطنية للشعب الناميبى حتى حصوله على الاستقلال .

٣٢ - وتحت اللجنة جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى على تقديم مزيد من المساعدات المادية الى آلاف اللاجئين ، خاصة لأولئك الذين اجبرتهم السياسات القمعية التي يتبعها نظام الفصل العنصرى في ناميبيا وجنوب افريقيا على ان يفرّوا الى دول خط المواجهة المجاورة .

٣٣ - وتطلب اللجنة الى جميع الدول ان تكفل امثال جميع الشركات والافراد في نطاق ولايتها لاحكام المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . وتطلب كذلك الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان يتخذ التدابير الضرورية ، بما في ذلك رفع دعاوى قانونية في المحاكم الوطنية ، لتنفيذ احكام المرسوم .

٣٤ - وفي اطار المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، تطلب اللجنة الى حكومات جميع الدول ، وخاصة الدول التي تعمل شركاتها في استخراج الاورانيوم من المناجم وتجهيزه ، ان تتخذ جميع التدابير المناسبة ، بما في ذلك الممارسة المعتدلة في طلب صور شهادات المنشأ ، لمنع الشركات المملوكة للدول أو الشركات الاخرى ، هي والشركات التابعة لها ، من التعامل في الاورانيوم الناميبى وكل أنشطة التنقيب عن الاورانيوم في ناميبيا وحظر ذلك عليها .

(د) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14179 .

٣٥ - وتطلب اللجنة الى جميع الحكومات ان تقدم الى دول خط المواجهة اقصى دعم سياسي ومعنوي وكذلك اكبر مساعدة اقتصادية وعسكرية لتمكينها من أن تمارس على نحو أفضل حقها المشروع في الدفاع عن النفس ازاء جنوب افريقيا ، وان تدعم مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي الذي يضم في عضويته دول خط المواجهة ، وذلك بهدف تخفيض اعتمادها على جنوب افريقيا العنصرية.

٣٦ - وترجو اللجنة من جميع الوكالات المتخصصة ومن المؤسسات الدولية الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ان تبدأ ، في ظل تنسيق يقوم به الامين العام للامم المتحدة ، في برنامج رئيسي لتقديم المساعدة الى دول خط المواجهة لتمكينها من أن تنفذ بمزيد من الفعالية قرارات الامم المتحدة التي تلهد كفاح شعب ناميبيا من اجل التحرر ومقاومة التخريب الاقتصادي الذي يقترفه نظام جنوب افريقيا العنصرى ضدها .

٣٧ - وتطلب اللجنة الى جميع الدول ان تبذل كل جهد في سبيل التنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذي لا يزال هو الاساس الوحيد للتوصل الى تسوية للمساءلة الناميبية . وتطلب اليها كذلك ان ترفض رفضا قطعيا وأن تعارض معارضة حاسمة ، في كل محفل متاح ، المحاولات التي تهدف الى ربط استقلال ناميبيا بأية قضايا غير ذات صلة أو غريبة ، وخاصة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

٣٨ - وتحيط اللجنة علما بالقرار الاخير الذي اتخذه البرلمان الاوروبي والمتعلق بتقديم المعونة الى شعب ناميبيا وترجو من مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، ان يجرى مشاورات عاجلة مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والبرلمان الاوروبي للتأكد من عدم اتخاذ اي اجراء ينطوي على الاعتراف بإدارة جنوب افريقيا غير الشرعية لناميبيا .

٣٩ - وتطلب اللجنة الى جميع الحكومات المساهمة أو زيادة مساهمتها في صندوق الامم المتحدة لناميبيا من اجل مساعدة برنامج بناء الدولة الناميبية ومعهد الامم المتحدة لناميبيا في صياغة وتنفيذ مشاريعها دعما للشعب الناميبى ، وهي المشاريع ذات الاهمية الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لناميبيا متى تحققت السيادة والاستقلال . وفي هذا الصدد ، تطلب اللجنة الى جميع الحكومات ان توجه مرة اخرى نداء الى المنظمات والمؤسسات الوطنية التابعة لها لتقديم تبرعات الى صندوق الامم المتحدة لناميبيا . وبغية تلبية احتياجات ناميبيا الى القوى العاطلة حين استقلالها ، فانه ينبغي لجميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات والمؤسسات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ان تقدم تبرعات الى معهد الامم المتحدة لناميبيا على هيئة منح دراسية وانواع أخرى من المساعدة .

٤٠ - وترجو اللجنة من الامين العام للامم المتحدة ان يسعى الى ضمان ان جميع المسافرين والشركات والوكالات الاخرى التي ترتبط بالامم المتحدة معها يعقود ، تحتل للسياسات المتعلقة بجزايات الامم المتحدة المفروضة على جنوب افريقيا وتعرب اللجنة عن استيائها خاصة للأنشطة التي تقوم بها وكالة سفريات الامم المتحدة المعينة ، وهي وكالة توماس كوك ، بتشجيع السياحة الى ناميبيا وجنوب افريقيا ، وترجو من الامين العام ان يتخذ اجراء مناسباً بشأن هذه المسألة .

٤١ - وتناشد اللجنة جميع الافراد الذين يعملون في ميدان الاتصالات والاعلام وجميع وسائط الاتصال والمنظمات الاعلامية المتخصصة في كل بلد ان تضاعف الى اقصى حد ممكن من نشر معلومات عامة عن قضية استقلال ناميبيا . وتطلب ايضا الى الكتاب والمعلقين والمحاضرين ومديري الأفلام والاشخاص الاخرين العاملين في مجال الفنون ان يقوموا بحملة عالمية رئيسية للتضامن لصالح نفس القضية .

٤٢ - وتلاحظ اللجنة مع التقدير التعاون الممتد حتى اليوم الذي تقدمه ادارة شؤون الاعلام بالامم المتحدة والتابعة للامانة العامة للامم المتحدة في مجال نشر معلومات عن الكفاح من اجل استقلال ناميبيا . ومع هذا تعتبر انه من الضروري الان توسيع نطاق وتعزيز الانشطة المعنية بهدف اطلاق زخم تكنسولوجي جديد لبرامج النشر العام ، بغية زيادة عدد القنوات الاعلامية ولتوسيع قاعدة المخاطبين اعلاميا الذين يمكن الوصول اليهم عن طريق حملة اعلامية اكثر مرونة ومنهجية وتنسيقا . وتدعو اللجنة ايضا ادارات شؤون الاعلام بالمنظمات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، وبخاصة المجلس الحكومي الدولي للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال التابع لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو ) ، الى المشاركة في هذه الحملة .

٤٣ - وتعرب اللجنة عن تقديرها لتلك الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة والتي ساهمت في برنامج بناء الدولة الناميبية وتطلب اليها أن تواصل مشاركتها في البرنامج ، بما في ذلك توفير الاموال واشكال المساعدة الاخرى من اجل تنفيذ المشاريع التي وافق عليها مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

٤٤ - وتعرب اللجنة كذلك عن تقديرها لجميع تلك المنظمات غير الحكومية والجماعات المؤيدة التي تشترك بفعالية في دعم كفاح الشعب الناميبى بقيادة منظمة سوابو ، وتناشدها أن تقوم بالتعاون مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، بتكثيف وتوسيع نطاق العمل الدولي لنصرة الكفاح التحررى للشعب الناميبى ولزيادة دعمها المادى والسياسى والمعنوى لمنظمة سوابو . وتناشدها كذلك ان توسع نطاق حملتها لزيادة ادراك مجتمعاتها الوطنية فيما يتعلق باستغلال المصالح الاقتصادية الاجنبية لموارد ناميبيا متجاهلة تماما المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، وأن تصر على وجوب انسحاب هذه المصالح الاقتصادية الاجنبية من ناميبيا على الفور . وتحت اللجنة كذلك جميع المنظمات غير الحكومية والجماعات المؤيدة على ان تقوم بحملة في بلدانها تأييدا لفرض برنامج شامل للجزايات بغية التمكن بشكل فعال من عزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا ، على ان ترصد ، بالاشتراك مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، تنفيذ هذا البرنامج .

٤٥ - واللجنة ، ان تدرك ادراكا تاما الدور الحاسم الذى يمكن ان تلعبه النقابات العمالية في الحملة الرامية الى عزل جنوب افريقيا ، تحثها على أن تتخذ جميع الاجراءات الملائمة بما في ذلك تنظيم فرض حظر على جميع عمليات الشحن الى ومن جنوب افريقيا وكذلك على النقل والاتصال مع ذلك البلد .

٤٦ - وتقر اللجنة ان تنظر الجمعية العامة في برنامج العمل الحالي في دورتها الثامنة والثلاثين وتطلب الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا تعزيز هذا البرنامج وضمان تنفيذه .